كيف يرتبط القرار «إنهاء التلوث البلاستيكي: نحو صك دولي ملزم قانوناً» بالمواد الكيميائية

في آذار/مارس من عام 2002، وافقت جمعية البيئة في الأمم المتحدة (UNEA) على تفويض واسع للبدء بمحادثات بشأن اتفاقية دولية بغية معالجة المخاطر المتنامية الناجمة عن التلوث البلاستيكي. يهدف نطاق اتفاقية المواد البلاستيكية إلى تضمين جميع التأثيرات عن المواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها، بما في ذلك التأثيرات على صحة الإنسان والبيئة الناجمة عن المواد الكيميائية السامة الموجودة في المواد البلاستيكية. ستكون هذه الاتفاقية المستقبلية بمثابة اتفاقية ملزمة قانوناً لدفع العالم نحو مستقبل خالٍ من السموم.

وفقاً لتحليل الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN)، واستناداً إلى التفويض، يجب أن تتناول الاتفاقية النهائية التأثيرات الصحية للمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المرتبطة بها من خلال أربع طرق:

مقاربة دورة الحياة: ينبغي تناول استخدام المواد الكيميائية السامة في المواد البلاستيكية وانبعاثها وأضرارها أثناء مراحل الإنتاج والتصميم والاستهلاك وإدارة النفايات كحد أدنى.

التصميم والاقتصاد الدائري: تؤدي المواد الكيميائية الموجودة في المواد البلاستيكية إلى جعلها غير مستدامة بحيث تصبح مواد غير مناسبة لاقتصاد دائري. وبما أن التفويض يؤكد على أهمية تعزيز التصميم المستدام، فينبغي أن تضمن الاتفاقية أن يتم القضاء على المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في إنتاج المواد البلاستيكية وألا يتم إعادة تدوير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية خطرة.

الصحة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف: يشير القرار إلى أهمية منع المخاطر التي تهدد صحة الإنسان والبيئة الناجمة عن المواد البلاستيكية السامة ويدعو إلى التنسيق مع معاهدات بازل وروتردام وستوكهولم والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM). يجب أن تتناول الاتفاقية التأثيرات الصحية والبيئية الناجمة عن التعرض لمواد كيميائية خطرة والانبعاثات السامة على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية.

المواد البلاستيكية الميكروية: بما أن القرار يقرّ بأن المواد البلاستيكية الميكروية قد تم تضمينها في التلوث البلاستيكي، فينبغي أيضاً تناول المخاطر الصحية والبيئية الكيميائية الناجمة عن المواد البلاستيكية الميكروية، بما في ذلك قدرتها على أن تكون ناقلاً للتلوث الكيميائي.

IPEN

من أجل مستقبل خالٍ من المواد السامة

قررت الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA5) إطلاق المفاوضات في عام 2022 بشأن اتفاقية ملزمة قانوناً خاصة بالتلوث البلاستيكي. ستمتلك لجنة المفاوضات الدولية تفويضاً واسعاً بغية تناول التلوث البلاستيكي من جميع جوانبه وتأثيره على كافة البيئات. وفي حين لا تظهر مصطلحات مثل المواد الكيميائية والإضافات والخطر والسام في النص النهائي، فقد تم إدراج المحتوى الكيميائي والتأثيرات السامة على صحة الإنسان والبيئة بشكل واضح ضمن التفويض. ستشكل المعاهدة المستقبلية صكاً أساسياً لدفع العالم نحو مستقبلٍ خالٍ من السموم.

مقاربة دورة الحياة

يقر القرار بالحاجة إلى معالجة التلوث البلاستيكي من خلال مقاربة كامل دورة الحياة، كما يتطلب الجزء التشغيلي من القرار على وجه التحديد بأن يمتلك الصك الملزم قانوناً الذي سيتم وضعه مقاربة شاملة تتناول كامل دورة حياة المواد البلاستيكية. ويعني هذا بأنه سيجري تناول استخدام المواد الضارة وانبعاثها في كافة مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية. وبالحد الأدنى، سيتم تناول التأثيرات السامة للمواد البلاستيكية أثناء الإنتاج والتصميم والاستهلاك وإدارة النفايات ضمن مفاوضات المعاهدة.

التصميم والاقتصاد الدائري

يؤكد القرار على أهمية تعزيز التصميم المستدام للمنتجات والمواد بحيث يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها، وبالتالي الاحتفاظ بها ضمن الاقتصاد لأطول فترة ممكنة. كما يشير على وجه التحديد إلى الهدف المتمثل في «تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية، بما في ذلك ومن بين أمور أخرى، تصميم المنتج والإدارة السليمة بيئياً للنفايات، بما في ذلك من خلال كفاءة الموارد ومقاربات الاقتصاد الدائري». إن تصميم المواد البلاستيكية وإنتاجها واستهلاكها المستدامين يعني بأنه يجب تناول دور المواد الكيميائية. تقر مبادئ الاقتصاد الدائري بأن المواد البلاستيكية يجب أن تكون خالية من المواد الكيميائية الخطرة، كما تشير مبادئ الاستدامة المقترحة للمواد البلاستيكية إلى تقليل استخدام المواد الخطرة إلى الحد الأدنى. ينبغي أن تضمن المعاهدة بأن يتم القضاء على استخدام المواد الكيميائية الخطرة في إنتاج المواد البلاستيكية وعدم إمكانية إعادة تدوير المواد البلاستيكية الملوثة بمواد كيميائية خطرة.

الصحة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف

يقر القرار بأهمية منع التلوث البلاستيكي ومخاطره المرتبطة بصحة الإنسان وأضراره الكبيرة على رفاه الإنسان والبيئة. كما يؤكد القرار على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال التعاون والتنسيق مع صكوك أخرى، بما في ذلك معاهدات بازل وروتردام وستوكهولم والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM). ويعني ذلك بأن العمل المستقبلي يجب أن يتناول التأثيرات الصحية للمواد البلاستيكية، بما في ذلك التأثيرات الناجمة عن التعرض إلى مواد كيميائية خطرة وانبعاثات سامة على امتداد دورة الحياة. سيوفر هذا مجالاً لتسريع تطبيق اتفاقية دولية من شأنها المساعدة في الحد من التأثيرات الصحية للمواد البلاستيكية والنفايات البلاستيكية الملوثة بمواد كيميائية سامة.

المواد البلاستيكية الميكروية

يقر القرار بأن التلوث البلاستيكي يتضمن المواد البلاستيكية الميكروية. ويعني ذلك الإقرار بأن قضية التلوث البلاستيكي أوسع من مجرد تأثيراتها المادية الناجمة عن القمامة البلاستيكية وبأن هناك ضرورة لمعالجة قضية المواد البلاستيكية الميكروية، بما في ذلك البعد المرتبط بالمواد الكيميائية. كما يشير القرار إلى الحاجة إلى آلية 'من العلم إلى السياسات' من أجل فهم تأثيرات التلوث البلاستيكي بشكل أفضل، بحيث تكون أداة لإدراج التأثيرات الكيميائية غير المعترف بها بعد للمواد البلاستيكية والمواد البلاستيكية الميكروية. بالإضافة إلى ذلك، فقد نصّ القرار 11/2 من جمعية الأمم المتحدة للبيئة على أن «هناك حاجة لمزيد من الأبحاث بشأن الحطام البلاستيكي البحري والمواد البلاستيكية الميكروية، بما في ذلك المواد الكيميائية ذات الصلة، وخاصة بشأن التأثيرات البيئية والاجتماعية – بما في ذلك صحة الإنسان – والمسارات والتدفقات والمصير، بما في ذلك معدلات التفتت والتحلل، في جميع الأجزاء البحرية وخاصة في المجسمات المائية والترسبات على الشواطئ وفي المحيطات، وكذلك التأثيرات على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاقتصاد». ويعني هذا بأن الاتفاقية يمكنها الإقرار بالمخاطر الناشئة عن المواد البلاستيكية الميكروية، بما في ذلك قدرتها على أن تكون ناقلات للمواد الكيميائية.

الملحق رقم 1

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/EA.5/L.23/Rev.1

التوزيع: محدود

2 آذار/مارس 2022

العربية (Arabic; Original: English)

قارر اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 2 آذار/مارس 2022

14/5 القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانونا

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ تلاحظ مع القلق أن المستويات العالية والمتازيدة بصورة سريعة للتلوث بالمواد البلاستيكية يمثل مشكلة بيئية خطيرة على نطاق عالمي تؤثر سلباً على الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن التلوث بالمواد البلاستيكية يشمل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة،

وإذ تلاحظ مع القلق التأثير المحدد للتلوث بالمواد البلاستيكية على البيئة البحرية،

وإذ تلاحظ بأن التلوث بالمواد البلاستيكية، في البيئة البحرية والبيئات الأخرى، قد يتسم بطابع عابر للحدود ويلزم تتبعه، إلى جانب آثاره، من خلال نهج دورة العمر الكاملة، مع مارعاة الظروف والقدارت الوطنية،

وإذتؤكدمن جديدقراررالجمعيةالعامة70/1المؤرخ25أيلول/سبتمبر2015، والذياعتمدتبموجبه الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المعتمد في ريو دي جانيرو، الب ارزيل، في عام 1992،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات على جميع المستويات، وتحسين فهم الأثر العالمي للتلوث بالمواد البلاستيكية على البيئة، وتعزيز العمل الفعال والتدريجي على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي، مع الاعتارف بالدور الهام الذي تؤديه المواد البلاستيكية في المجتمع،

وإذتشير إلىقرارارتجمعيةالأممالمتحدةللبيئة 6/1 و11/2 و7/3 و6/4 و7/4 و9/4،* وإذتؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز التنسيق والتعاون والحوكمة على المستوى العالمي لاتخاذ إج ارءات فورية صوب القضاء على المدى الطويل على التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية والبيئات الأخرى، وإلى تجنب أن ُيلحق التلوث بالمواد البلاستيكية الضر بالنظم الإيكولوجية والأنشطة البشرية التي تعتمد عليها،

وإذ تسلم بالمجموعة الواسعة من الُنهج والبدائل المستدامة والتكنولوجيات المتاحة لمعالجة دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية، وتواصل إلقاء الضوء على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى التكنولوجيا، وبناء القد ارت، والتعاون العلمي والتقني، وإذ تشدد على عدم وجود نهج واحد،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز التصميم المستدام للمنتجات والمواد بحيث يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها وبالتالي تُحفظ في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة مع الموارد التي أُنتجت منها، وتقليل إنتاج النفايات إلى أدنى حد، وهو ما يمكن أن يسهم بشكل كبير في الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية، ولا سيما من خلال خطط العمل والمبادارت

* بشأن الحطام البلاستيكي البحري والجسيمات البلاستيكية البحرية (6/1)؛ والقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة (11/2، و6/4)؛ والقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة (7/3)؛ وإدارة النفايات بطريقة سليمة بيئياً (7/4)؛ ومعالجة التلوث بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة (9/4).

والصكوكالوطنيةوالإقليميةوالدولية،بمافيذلكالاتفاقاتالمتعددةالأطرافذاتالصلةمنقبيلمبادرتي مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، بما في ذلك خطتا العمل لعامي 2015 و2017 لمعالجة القمامة البحرية؛ وإطار تنفيذ مجموعة العشرين بشأن الإجراءات المعنية بالقمامة البحرية؛ ورؤية أوساكا للمحيطات الزرقاء؛ وميثاق اللدائن في المحيطات؛ وإطار عمل اربطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحطام البحري؛ وإعلان بانكوك بشأن مكافحة الحطام البحري في منطقة أمم جنوب شرق آسيا؛ وخارطة طريق التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الحطام البحري؛ وإعلان قادة 2021 لتحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإعلان سانت جون للمجتمع الكاريبي؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ ونتائج المؤتمر الو ازري لعام 2021 المعنيبالقمامةالبحريةوالتلوثبالموادالبلاستي كية؛وإذتسلمبالحاجةإلىاتخاذإجراءاتمتممةورؤيةعالمية متسقة ومنسقة طويلة الأجل،

وإذتلاحظمعالتقدير لعملالهامالذياضطلعتبهالشاركةالعالميةلمعالجةمشكلةالقمامةالبحرية والإجراءاتالارميةإلىالتصديللقمامةالبحريةوالتلوثبالموادالبلاستيكيةالتييدعمهاوي نفذهابرنامجالأمم المتحدةللبيئة،ومعأخذفيالاعتبارموجزرئيسفريقالخبراءالمخصصالمفتوحالعضويةالمعنيبالقمامة البحريةوالجسيماتالبلاستيكيةالدقيقة،والذيقدمخياراتلموا صلةالعملللتنظرفيهاجمعيةالأممالمتحدةللبيئة في دورتها الخامسة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التعاون والتنسيق والتكامل بين الاتفاقيات والصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة، مع إيلاء الاحترام الواجب لولاية كل منها، لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية ومخاطره ذات الصلة على صحة الإنسانوالتأثيراتالمعاكسةعلىرفاهالإنسانوالبيئة،بمافيذلكالاتفاقيةالدوليةلمنعالتلوثالناجمعنالسفن لعام 1973، في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978 المتعلق بها وُعدلت مرة أخرى ببروتوكول عام 1997؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛واتفاقيةروتردامالمتعلقةبتطبيقإجراءالموافقةالمسبقةعنعلمعلىموادكيميائيةومبيداتآفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية؛ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ واتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رميالنفاياتوموادأخرىفيالبحرلعام1972وبروتوكولها؛والنهجالاستارتيجيللإدا رةالدوليةللموادالكيميائية؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ وغير ذلك من المنظمات الدولية، والصكوك والبارمج الإقليمية، وإذ تقر بالجهود التي تقودها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص،

وإذ تسلم بأن كل بلد في وضع أفضل يسمح له بفهم ظروفه الوطنية، بما في ذلك أنشطة أصحاب المصلحة فيه، فيما يتعلق بالتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية،

وإذ تسلم أيض بالمساهمة الكبيرة التي قدمها العاملون في الأوساط الرسمية والتعاونية في جمع المواد البلاستيكية وفرزها وإعادة تدويرها في بلدان عديدة،

وإذ تؤكد على أنه يلزم اتخاذ مزيد من الإج ارءات الدولية عن طريق وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية،

1. **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تعقد لجنة تفاوض حكومية دولية لبدء عملها خلال النصف الثاني من عام 2022، على أمل استكمال عملها بحلول نهاية عام 2024؛

2. **تقر** بأنبعضالالتزاماتالقانونيةالناشئةعنوضعصكدوليجديدملزمقانوناًستتطلببناء القدراتوالمساعدةالتقنيةوالماليةلكيتنفذهاالبلدانالناميةوالبلدانالتيتمراقتصاد اتهابمرحلةانتقاليةتنفيذاً فعالا؛

3. **تقرر** أن تضع لجنة التفاوض الحكومية الدولية صكاً دولياً ملزماً قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، ُيشار إليه من الآن فصاعداً باسم "الصك"، قد يتضمن ُنهجاً ملزمة وطوعيةعلىالسواء،استناداًإلىنهجشامليتناولدورةالعمرالكاملةللموادالبلاستيكية،معمارعاةعدةأمورمن بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقد ارت الوطنية، ويشمل أحكاماً للقيام بما يلي:

   (أ) تحديد أهداف الصك؛

   (ب) تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية من خلال، من بين أمور أخرى، تصميم المنتجات وإدارة النفايات بطريقة سليمة بيئياً، بما في ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد وُنهج الاقتصاد الدائري؛

   (ت) تعزيز التدابير التعاونية الوطنية والدولية من أجل تقليل التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية، بما في ذلك التلوث القائم بالمواد البلاستيكيةً؛

   (ث) وضع وتنفيذ وتحديث خطط عمل وطنية تعكس الُنهج القطرية للإسهام في تحقيق أهداف الصك؛

   (ج) تعزيز خطط العمل الوطنية للعمل صوب منع التلوث بالمواد البلاستيكية وتقليله والقضاء عليه، ودعم التعاون الإقليمي والدولي؛

(ح) تحديد الإبلاغ الوطني، حسب الاقتضاء؛

(خ) التقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ الصك؛

(د) التقييم الدوري لفعالية الصك في تحقيق أهدافه؛

(ذ) تقديم تقييمات علمية واجتماعية واقتصادية فيما يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية؛

(ر) زيادة المعرفة من خلال إذكاء الوعي، والتثقيف، وتبادل المعلومات؛

(ز) تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والصكوك والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، مع الاعتارف بولايات كل منها وتجنب الازدواجية، وتعزيز تكامل الإجاءات؛

(س) تشجيعجميعأصحابالمصلحةبمافيذلكالقطاعالخاصعلىاتخاذإجاءاتوتعزيز التعاون على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

(ش) بدء خطة عمل متعددة أصحاب المصلحة؛

(ص) تحديدترتيباتلبناءالقدارتوالمساعدةالتقنية،ونقلالتكنولوجيابشأنالشروطالمتفقعليها بصورة متبادلة، والمساعدة المالية، مع الاعتارف بأن التنفيذ الفعال لبعض الالتزامات القانونية بموجب الصك سيعتمد على توافر أنشطة بناء القدارت والمساعدة المالية والتقنية الكافية؛

(ض) تعزيز أنشطة البحث في ُنهج مستدامة وميسورة التكلفة ومبتكرة وفعالة من حيث التكلفة، وتطويرها؛

(ط) معالجة الامتثال؛

4. **تقرر أيضاً** أنه ينبغي للجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تنظر، في مداولاتها بشأن الصك، فيما يلي:

(أ) الالت ازمات والتدابير والُنهج الطوعية في دعم تحقيق أهداف الصك؛

(ب) الحاجة إلى آلية مالية لدعم تنفيذ الصك، بما في ذلك خيار إنشاء صندوق مخصص متعدد الأطارف؛

(ت) المرونةفيأنبعضالأحكاميمكنأنتمنحالبلدانسلطةتقديريةفيتنفيذالتازماتها،معمارعاة ظروفها الوطنية؛

(ث) أفضل العلوم المتاحة، والمعارف التقليدية، ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية؛

(ج) الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك تلك المستمدة من الأوساط غير الرسمية والتعاونية؛

(ح) إمكانية وضع آلية لتقديم معلومات علمية واجتماعية اقتصادية متعلقة بالسياسات، وتقديم تقييم بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية؛

(خ) كفاءة التنظيم وتبسيط ترتيبات الأمانة؛

(د) أي جوانب أخرى قد ت ارها لجنة التفاوض الحكومية الدولية ذات صلة؛

5. **تطلب** إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تدعو فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية إلى عقد اجتماع خلال النصف الأول من عام 2022 للتحضير لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية ومناقشةالجدولالزمنيوتنظيمعملاللجنةعلىوجهالخصوص،معمارعاةالأحكاموالعناصرالمحددةفي الفقرتين3و4منهذاالقارر؛

6. **تشدد على** الحاجة إلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة وأكثرها فعالية في أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وأعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

7. **تطلب** إلى المديرة التنفيذية، على سبيل الأولوية، أن تقدم الدعم اللازم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتمكينها من المشاركة بفعالية في عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

8. **تطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية أن تكفل تقديم الدعم اللازم من أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ولجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

9. **تقرر** أن تكون المشاركة في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية ولجنة التفاوض الحكومية الدولية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ولمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، ولأصحاب المصلحة المعنيين، بما يتفق مع قواعد الأمم المتحدة السارية؛

10. **تدعو** الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين القادرين على توفير موارد من خارج الميزانية للمساعدة على دعم تنفيذ هذا القرار إلى أن تقوم بذلك؛

11. **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تيسر مشاركة الصكوك والمبادرات الإقليمية والدولية ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والتعاون والتنسيق معها بشكل وثيق في سياق ولاية لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

12. **تطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن تعقد مؤتمر دبلوماسيا للمفوضين عند استكمال المفاوضات من جانب لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بغرض اعتماد الصك وفتح باب التوقيع عليه؛

13. **تطلب كذلك** إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى جمعية البيئة في دورتها السادسة تقرير عن التقدم المحرز في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

14. **تطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تواصل دعم وتعزيز عمل الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، وتعزيز المعارف العلمية والتقنية والتكنولوجية فيما يتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، بشأن منهجيات الرصد وتبادل البيانات والمعلومات العلمية وغيرها من البيانات والمعلومات المتاحة ذات الصلة؛

15. **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة الأنشطة وتكثيفها، واعتماد تدابير طوعية، لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك تدابير تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وقد تشمل نُهج الاقتصاد الدائري؛ وإلى تطوير وتنفيذ خطط عمل وطنية، معتمدة وإجراءات والمبادرات الدولية بموجب الأطر التنظيمية الوطنية، وتقديم – على أساس طوعي – معلومات إحصائية عن إدارة النفايات البلاستيكية بطريقة سليمة بيئياً، حسب الاقتضاء، معمارعاة الظروف الوطنية؛

16. **تطلب** إلى المديرة التنفيذية، رهناً بتوافر الموارد المالية، أن تعقد، بالاقتران مع الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية واستناداً إلى المبادرات القائمة حسب الاقتضاء، منتدى مفتوحاً لجميع أصحاب المصلحة من أجل تبادل المعلومات والأنشطة المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية.

www.ipen.org

ipen@ipen.org

@ToxicsFree